

هاجها بشدة وأنه جاء في قرار اتخذه بصددها ما يلي : « ان الحكام العرب الذين اجتمعوا في الجزائر قرروا المطالبة بتصفية اسرائيل . وفي تل ابيب ، قدمت الى اللجنة المركزية لحزب العمل الحاكم وثيقة تقود الى الاستسلام وتعرض اسرائيل للخطر » . وقال كسلف ايضا بان الوثيقة وصفت في نقاش سياسي جرى في ادارة الاحرار المستقلين ، بأنها « مناورة لجر انصار ليوبا الياف الى الالاء باصواتهم من اجل دايان وجاليلي » . ( م . د . ف - ١٩٧٢/١٢/٦ ، العدد ٢٣ ) .

اما دانييل بلوخ فقد علق على الوثيقة في ( دانار ١٩٧٢/١٢/٢ ) بقوله : « انها ترسم خطوط سياسية واقعية ، من خلال تخطي خط اللغام [ التمثل ] بالرجوع الى الماضي » . و اضاف ان « الذي يمثّل نفسه بالسؤال فيها اذا كانت [ الوثيقة الجديدة ] قد ابطت « وثيقة جاليلي » أم لا ، هو انسان لا يعيش في الزمن الحاضر . فكل من يقرأ « وثيقة جاليلي » يعرف انها ارتكزت على فرضيات معينة - سياسية وأمنية واقتصادية - تقوم على الافتراض ان وقف اطلاق النار سيستمر . وفي اللحظة التي تغيرت فيها الفرضيات الاساسية ، لم تعد هذه الوثيقة بالضرورة قائمة » . و اضاف بلوخ : « وهكذا ايضا يجب النظر الى عدم ذكر الاتفاق الشفهي في الوثيقة الجديدة . فقد حدد الاتفاق الشفهي عددا من المبادئ بشأن الحدود الآمنة المقبولة منا . ولا يزال معظم هذه المبادئ صحيحا ... ولكن ليس من الحكمة الاعلان عنها بصراحة ، وخلق الانطباع كما لو اننا نذهب الى المؤتمر بشروط مسبقة » . والنتيجة التي يخلص اليها بلوخ هي ان الوثيقة تمثل « تسوية واقعية » ، فيها ما يرضي مطالب المعتدلين في كلا معسكري الحمايم والصقور » . و يضيف بلوخ : « خلافا للتكتل والحزب الديني القومي ، المستعدين للتنازلات في سيناء فقط ، فان وثيقة حزب العمل تعبر عن الاستعداد للتسوية الاقليمية في جميع الحدود ، بما في ذلك الاستعداد لاعادة اجزاء من يهودا والسامرة ( الضفة الغربية ) الى الاردن . والعنصر الموجه لحزب العمل هو الرغبة في رؤية دولة اسرائيل دولة ذات طابع يهودي واكثرية يهودية واضحة ومشتقرة ، بالاضافة الى مفهوم واقعي ، هو انه لن تحدث تسوية سلمية دون تنازلات اقليمية كبيرة » .

للبند الثاني المتعلق باجسراء تغييرات جذرية هي القيادة ، فقد علنه الياف بكونه يعبر عن رغبة جمهور واسع من المقترعين للمعراج .

مقابل هذا فقد اكد كل من بيرس ودايان وجاليلي ان وثيقة جاليلي لم تلغ وانها ما زالت نافذة المفعول في حال توفير الاموال اللازمة لتنفيذها . وازاء هذا التباين في وجهات النظر بالنسبة لوثيقة جاليلي والاتفاق الشفهي نشر السكرتير العام للحزب اهورن يادلين ، بيانا جاء فيه : « ان المبادئ الموجهة لحملة التجمع العمالي الانتخابية ( أي الوثيقة الجديدة ) ... لم تأت لتلغي او لتصادق على قرارات سكرتارية الحزب المعروفة باسم وثيقة جاليلي » ... و اضاف يادلين : « وبالنسبة الى المبادئ الاقليمية للتجمع العمالي ، المذكورة في الاتفاق الشفهي ، فان الوثيقة لم تشر الى الاتفاق الشفهي بقصد عدم رسم خرائط ، ولكن ليس هناك مبرر للقول انه لم يعد قائما » . ( م . د . ف - ١٩٧٢/١٢/٦ ، العدد ٢٣ ) .

وقد اكدت رئيسة الوزراء جولدا مئير ما ذهب اليه سكرتير عام الحزب في كلمتها اثناء مناقشات اللجنة المركزية فقالت : « ... وبالنسبة لوثيقة جاليلي فانها لم تلق في سلة المهملات . فاذا توفرت لدينا الاموال نستطيع ان نجلس ونقرر ما ينبغي عمله من مخطط العمل الوارد في وثيقة جاليلي ، ولكن اذا كان الاشتراك في مؤتمر جنيف يتطلب الغناء هذه الوثيقة كشرط لتحقيق السلام فدعونا اذن نقترح على ذلك » . ( ر ا أ - ١٩٧٢/١٢/٦ ، ملحق ٢٠٨ ) .

وهكذا سحب الياف اقتراحه باجراء تصويت على الغناء وثيقة جاليلي بعد الحاح من الوزير ساير من اجل ذلك . و بقيت المسألة مجالاً للتفسيرات المختلفة حيث لم يجر تأكيد ولا الغناء لوثيقة جاليلي .

### لا جديد ... ولكن

كما تباينت الآراء والتقييمات حول الوثيقة الجديدة داخل الحزب ، هكذا كان الحال ايضا ، خارجه . فبينما رأى البعض فيها نهجا جديدا « يرسم خطوط سياسية واقعية » اعتبرها الآخرون مناورة وتكتيكا من ناحية ، ووثيقة تقود الى الاستسلام وتعرض اسرائيل للخطر من ناحية أخرى . وقد تحدث ران كسلف عن ردود فعل بعض الاحزاب على الوثيقة فقال ان مركز حيروت